الأنباء
الاربعاء 11 يوليو 2012

تعيين فراس الكندري مساعداً للرئيس التنفيذي لمجموعة الامتياز الاستثمارية

أعلن المركز الإعلامي لمجموعة الامتياز الاستثمارية عن تعيين فراس فيصل الكندري مساعدا للرئيس التنفيذي بالمجموعة ويمتلك الكندري خبرات عملية متميزة في التحليل المالي وإدارة الأصول بالإضافة لأسواق السندات العالمية وإدارة السيولة وأدوات التمويل الإسلامية.
كما يعد الكندري من الكفاءات الإدارية الناجحة، وتدرج بعدد من المناصب القيادية في القطاع الخاص حقق من خلالها العديد من الإنجازات الملموسة. فقد سبق له العمل بإدارة الخزينة ببنك الكويت الوطني، ثم انتقل في 2004 للعمل بشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) وتدرج بها حتى وصل لمنصب مدير إدارة الخزينة.
ثم عمل في 2008 في الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) كنائب رئيس أول لإدارة الأصول. وفي 2009 انتقل لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) كنائب للرئيس لإدارة الخزينة. ويأتي تعيين الكندري متوازيا مع سعي مجموعة الامتياز الاستثمارية لاستقطاب أفضل العناصر الشابة والمتميزة داخل المجموعة، وتماشيا مع تنامي اعتمادها على الكفاءات المنتجة ذات الخبرات العملية مما سيساهم بإذن الله في تعزيز تحقيق المجموعة لأهدافها المحددة بخططها السنوية والرامية للدفع نحو أداء تشغيلي ناجح لمجموعة الامتياز الاستثمارية.

فراس الكندري

دفعة أولية تقدر بنحو 30 مليار يورو

وزراء مالية منطقة اليورو يمنحون إسبانيا دفعاً جديداً على طريق استعادة الاستقرار المالي

مدريد ـ كونا: أسفر اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو عن قرارات مهمة مواتية في مجملها للاقتصاد الاسباني في خطوة جديدة نحو استعادة الاستقرار المالي في المنطقة ودرء مخاطر تفاقم الأزمة الراهنة وتعزيز مشروع «اليورو».

ووافق وزراء مالية منطقة اليورو في عقب اجتماع دام تسع ساعات واختتم فجر اليوم على منح اسبانيا دفعة أولية من حزمة المساعدات تقدر بـ 30 مليار يورو قبل نهاية الشهر الجاري لتغطية احتياجات بنوكها الملحة ولاسيما بنك «بانكيا» بانتظار ان تحدد القيمة الحقيقية لاحتياجات البنوك الاسبانية في شهر سبتمبر المقبل.

إلى جانب ذلك منح الشركاء الأوروبيون اسبانيا مهلة سنة إضافية ولغاية عام 2014 لتقليص العجز في ميزانيتها العامة الى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو امر مريح جدا لاسبانيا التي ستعمل على خفض عجزها الى 6,3٪ نهاية العام الحالي بعد ان كان مقررا خفضه الى 5,3 وفق ميثاق الاستقرار والنمو الأوروبي والى 4,5٪ بنهاية عام 2013.

ومن المقرر ان تتم الموافقة النهائية على الشروط والمطالب الأوروبية المقترنة بحزمة الإنقاذ التي ستقدمها منطقة اليورو لاسبانيا والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 100 مليار يورو في اجتماع استثنائي جديد في 20 يوليو الجاري.

وبالمقابل طالب وزراء مالية منطقة اليورو اسبانيا ببذل جهود إضافية لضبط عجزها وتوفير الآليات المناسبة للتنسيق مع الحكومات المستقلة لتحقيق ذلك الغرض إضافة إلى تطبيق مجموعة من الشروط المصرفية والمالية الصارمة مقترنة بإشراف ومتابعة المؤسسات الأوروبية، الأمر الذي يشكل تدخلا ماليا بكل معنى الكلمة وان كان اقل حدة من ذلك المطبق في الدول الأوروبية الأخرى التي تلقت حزمة مساعدات مالية وهي اليونان والبرتغال وايرلندا.

وستقوم «الترويكا» المؤلفة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي بإرسال بعثات الى اسبانيا كل ثلاثة أشهر للإشراف على تطورات الوضع في البنوك والمؤسسات المالية الاسبانية فيما سيتم فرض شروط وقيود على جميع البنوك المحتاجة لمساعدات مالية لإعادة هيكلتها وعلى رأسها رفع نسبة رأس المال الى 9٪ لتوفير مزيد من الثقة والاستقرار.

وشددت المفوضية الأوروبية على انه سيتوجب على اسبانيا الالتزام الكامل بالشروط الاقتصادية الجديدة التي تفرضها «مجموعة اليورو» فيما لم تستبعد ان يتم فرض تدابير تقشفية أخرى ومنها خفض معاشات التقاعد وإعانات البطالة.

وفي سياق تلك القرارات اعلن وزير المالية والإدارة العامة الاسباني كريستوبال مونتورو يوم امس ان الحكومة الاسبانية ستكشف يوم الجمعة المقبل عن حزمة إجراءات تقشفية جديدة على رأسها رفع الضريبة على القيمة المضافة لزيادة الإيرادات الضريبية الى جانب زيادة ساعات عمل الموظفين بهدف خفض العجز في الميزانية العامة عملا بتوصيات المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي.

وتعد اسبانيا شروط منح المساعدات لبنوكها مواتية حيث سيتم ضخ المساعدات في البنوك بشكل مباشر على ألا يتجاوز سعر الفائدة على الديون المستحقة السداد في 12 عاما ونصف العام الى 15 عاما نسبة 4٪ فيما سيتوجب على البنوك المستفيدة إجراء تغييرات جوهرية في بنيتها الى جانب خفض عدد مكاتبها وإلغاء المكافآت وتسريح عدد من الموظفين في حالات الضرورة.

ورغم استجابة قمة بروكسل يوم أمس لمطالب اسبانيا الملحة وفتحها ابوابا لحل أزمتها المالية فانها أغلقت في وجهها أبوابا أخرى اذ عانى الوجود الاسباني في المؤسسات المالية الأوروبية من انتكاسة كبيرة لاسيما باقتراح تعيين ايف ميرش من لوكسمبورغ في مجلس إدارة المصرف المركزي الأوروبي والألماني كلاوس ريغلينغ على رأس آلية الاستقرار الجديدة التي سيتم تشكيلها قريبا وهما منصبان كان تطمح اليهما اسبانيا.

يونكر مستمر في منصبه رئيساً لمجموعة اليورو حتى نهاية 2012

بروكسل ـ د.ب.أ: قال ديبلوماسيون إن وزراء مالية دول منطقة اليورو اتفقوا في ساعة مبكرة صباح أمس على استمرار رئيس وزراء لوكسمبورغ جان كلود يونكر في منصبه رئيسا لمجموعة وزراء مالية منطقة اليورو (مجموعة اليورو) حتى نهاية عام 2012.
وجرى التوصل إلى اتفاق لتعيين كلاوس ريجلينج، وهو مواطن ألماني، مديرا لصندوق إنقاذ منطقة اليورو الجديد، الذي يعرف باسم «آلية الاستقرار الأوروبية».
ويتولى ريجلينج بالفعل الإشراف على صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي المؤقت، والذي يعرف باسم «آلية الاستقرار المالي الأوروبي».

النمساويون يبدون عدم ثقتهم باليورو

ڤيينا ـ كونا: اظهر استطلاع حديث للرأي وجود تغير ملحوظ في وجهات نظر النمساويين إزاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، اذ أعرب ما يقارب من نصف النمساويين عن عدم ثقتهم بها.
وجاء في الدراسة التي نقلت وكالة الصحافة النمساوية مقتطفات منها ان 48٪ من الذين شملهم الاستطلاع لا يعتقدون ان اليورو سيصمد وان يظل العملة النمساوية في غضون السنوات العشر المقبلة، في حين رأى 38٪ ان هذا الموضوع سيكون قضية رئيسية ستشغل الرأي العام النمساوي خلال السنوات المقبلة.
فيما اظهر الاستطلاع ان 36٪ من النمساويين يعتقدون بأن النمسا ستواصل اعتماده كعملة لها عوضا عن العودة الى عملتها السابقة (الشلنغ).

لاغارد: لا دولة محصنة ضد أزمة الديون في منطقة اليورو

جاكرتا ـ د.ب.أ: قالت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد امس إن جميع البلاد معرضة لأن تواجه تأثيرات أزمة الديون في منطقة اليورو.
جاءت تصريحات لاغارد بعد محادثات مع الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو في جاكرتا. وذكرت لاغارد: «بسبب الترابط بين الاقتصادات، فلا يوجد اقتصاد محصن بشكل تام ضد ما يحدث في أي مكان آخر بالعالم».
وأبدت لاغارد إعجابها بالإصلاحات التي شهدتها إندونيسيا على مدار العقد الماضي حيث نما الاقتصاد بنسبة 6,5٪ العام الماضي كما أنها سيطرت على معدل التضخم. وقالت: «عندما أنظر إلى اقتصادات العالم، أرى أن الاقتصاد الإندونيسي حقق نجاحا كبيرا».
وذكرت لاغارد أنه يتعين على إندونيسيا أن تجذب مزيدا من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال التي تحمل قدرا عاليا من المخاطرة وذلك عن طريق رفع كفاءة البنية التحتية.
وقال وزير الاقتصاد الإندونيسي هاتا راجاسا إن بلاده العضو في مجموعة الدول العشرين (جي 20) تدرس المساهمة بمليار دولار لصالح صندوق النقد الدولي.
ورتب الصندق حزمة إنقاذ بقيمة 43 مليار دولار لصالح إندونيسيا أثناء الأزمة المالية الآسيوية عامي 1997 و1998 التي تعرض لها اقتصاد البلاد.
وسددت إندونيسيا كل القروض في عام 2006.
كما قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن بلادها اجتازت إبان الأزمة المالية عامي 2008 و2009 أصعب العقبات الاقتصادية في تاريخها الحديث.
وكانت ميركل وصلت امس إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا في أول زيارة تقوم بها إلى أكبر بلد إسلامي من حيث عدد السكان منذ توليها مهام منصبها قبل سبعة أعوام وأقام لها الرئيس سوسيلو بامبانج يودويونو مراسم استقبال رسمية.
وقالت ميركل إن اقتصاد بلادها كان قد سجل انكماشا بنسبة 5٪ في عام 2009 على وقع أزمة مصرف ليمان برادرز الذي كان انهياره إيذانا ببدء الأزمة المالية العالمية حيث استقطبت 399 مليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة العام الماضي بزيادة بلغت 25٪ عن عام 2010.
وأضافت المستشارة الألمانية أن هذا الانكماش كان الأكبر في تاريخ ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.
في الوقت نفسه قالت ميركل: «لكننا لم نخرج بعد من الأزمة غير أننا تعلمنا الكثير وأعتقد أن بإمكاننا التغلب عليها».
وذكرت المستشارة الألمانية أنها تستشعر كذلك ثقة دول أخرى مثل إندونيسيا في أوروبا.
تجدر الإشارة إلى أن حكومة الرئيس يودويونو تشعر بالقلق إزاء أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي تعتبر سوقا مهمة لصادرات إندونيسيا.

الصادرات الصينية تتخطى 180 مليار دولار في يونيو

الصين ـ يو.بي.آي: بلغت قيمة الصادرات الصينية خلال يونيو الماضي أكثر من 180 مليار دولار محققة ارتفاعا يقدر بـ 11,3٪ على أساس سنوي وتراجعا على أساس شهري.
ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» أمس عن مصلحة الجمارك العامة ان الصادرات الصينية ارتفعت 11,3٪ على أساس سنوي لتصل إلى 180,21 مليار دولار في يونيو بانخفاض عن 15,3٪ في مايو.
وزادت الواردات بنسبة 6,3٪ لتصل إلى 148,48 مليار دولار في يونيو بالمقارنة مع نسبة الزيادة البالغة 12,7٪ في الشهر السابق.
وبلغ إجمالي التجارة الخارجية 1,84 تريليون دولار في الأشهر الستة الأولى من هذا العام بزيادة 8٪ على أساس سنوي. وازدادت الصادرات بنسبة 9,2٪ لتصل إلى 954,38 مليار دولار.

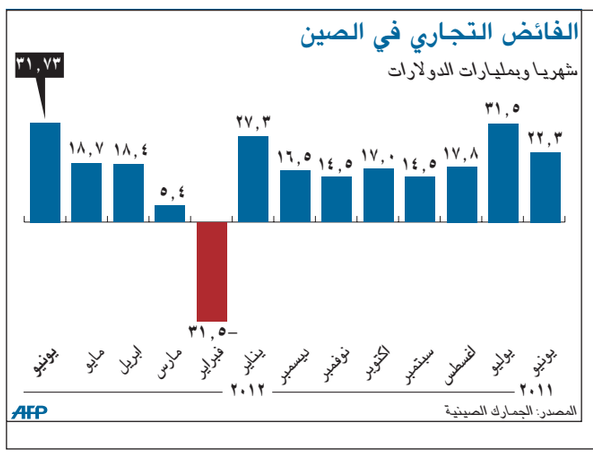

الإنفاق على تقنية المعلومات سيتجاوز 6,3 تريليونات دولار

واشنطن ـ أ.ش.أ: أشار تقرير نشرته شركة جارتنر الأميركية المتخصصة في دراسات السوق، إلى أن المؤسسات حول العالم ستنفق مجتمعة ما يتجاوز 6,3 تريليونات دولار على خدمات ومنتجات تقنية المعلومات.
لكن وعلى الرغم من أن الرقم يبدو كبيرا إلا أنه يمثل ارتفاعا بنسبة 3٪ فقط عن العام الماضي حيث أنفقت الشركات حوالي 5,3 تريليونات على تقنية المعلومات، إلا أن الارتفاع يبقى أعلى من نسبة 5,2٪ التي كانت متوقعة العام الماضي.
وقال ريتشارد جوردون المحلل في شركة جارتنر، انه ورغم استمرار التحديات الاقتصادية في منطقة اليورو والولايات المتحدة والصين، إلا أن التوقعات جاءت ثابتة على أقل تقدير.
ورغم التباطؤ الذي يشهده هذا العام، إلا أن الحوسبة السحابية قد تكون إحدى النقاط القليلة المضيئة.
وفقا لغارتنر، فمن المتوقع أن تنفق الشركات حوالي 109 مليارات دولار على الخدمات السحابية هذا العام، في ارتفاع من 91 مليارا العام الماضي. وقد يصل الإنفاق على السحابة إلى 207 مليارات دولار بحلول العام 2016.
وتوقعت الدراسة أن تنفق المؤسسات حوالي 377 مليار دولار على معدات الاتصالات، و7,1 تريليونات على خدمات الاتصال.
ومن المتوقع أن يأتي النمو من تجهيزات شبكية جديدة سيتم تركيبها في الأسواق الناشئة، ومن المزيد من الأجهزة الالكترونية والأجهزة المحمولة التي ستظهر في الأسواق الناضجة.

توقعات باستمرار ارتفاع البطالة في الدول الصناعية

باريس ـ كونا: أظهرت بيانات أمس أن معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية الكبرى يتوقع أن تظل مصدر قلق خلال العام المقبل 2013.
وأشارت البيانات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقرير اليوم الى انه يتوقع ان يبلغ متوسط معدل البطالة في الدول الصناعية 7,7٪ خلال الربع الأخير من عام 2013. وأضافت المنظمة أن مستويات البطالة ستظل بالقرب من مستوى 7,9٪ الذي سجلته في مايو 2012. وذكرت المنظمة أن تداعيات الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 والمشكلات الحالية التي تواجهها اوروبا حاليا مسؤولة بشكل كبير عن ارتفاع معدلات البطالة. وأشارت البيانات الى نحو 48 مليون شخص سيظلون بلا عمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

«ألافكو» توقع التزاماً مبدئياً لشراء 20 طائرة بوينغ 737 ماكس بقيمة 1,9 مليار دولار

ضمن احتفال رسمي خلال معرض فارنبوره الدولي للطيران 2012، تم التوقيع على التزام مبدئي بين شركة ألافكو وشركة البوينغ يتم من خلاله الشروع في مفاوضات لشراء 20 طائرة بوينغ 737 ماكس، بقيمة إجمالية 1,9 مليار دولار، وفقا لقائمة الأسعار المعلنة، كما أن مواعيد التسليم سوف يتم تحديدها أثناء المفاوضات.
وقد وقع الاتفاق رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ألافكو أحمد الزبن، وراي كونر الرئيس والمدير التنفيذي لشركة بوينغ للطائرات التجارية.
وفي هذا الإطار صرح كونر بأن «هذه هي أولى الاتفاقيات التي تتم للحصول على طائرات 737 ماكس من منطقة الشرق الأوسط، والتي تشهد أعلى معدلات النمو على صعيد هذه الصناعة». وأضاف كونر نحن فخورون بالثقة التي أولتها ألافكو لطائرات 737 ماكس، والتي تتيح كفاءة غير مسبوقة في استهلاك الوقود في سوق الطائرات ذات الممر الواحد، بالإضافة إلى الأداء البيئي المحسن.
وبعد إثبات نجاحها الفعلي بالسوق، بدأت الطلبات والاتفاقيات المبدئية الخاصة بتوريد طائرات 737 ماكس في التزايد لتصل إلى أكثر من 1000 طلبية والتزاما مبدئيا من 17 عميلا على مستوى العالم، وذلك منذ إطلاقها في 30 أغسطس 2011. وتعد طائرات 737 ماكس بمثابة البديل ذي المحرك الجديد لأفضل الطائرات مبيعا على مستوى العالم، حيث يبني على نقاط القوة في طائرات الجيل القادم من طائرات 737، حيث سيتم تزويد الطائرات بمحركات CFM LEAP-1 الدولية.
ومع المحركات الجديدة، وتحسين مدى الانسيابية على الذيل، واعتماد التقنية الحديثة المتقدمة للجنيحات، تستطيع طائرات 737 ماكس خفض انبعاثات حرق الوقود وثاني أكسيد الكربون الصادرة عنها بنسبة 13٪ مقارنة بأكثر الطائرات الحالية أحادية الممر كفاءة في استهلاك الوقود، كذلك ستتمتع طائرات 737 ماكس بأقل تكاليف تشغيل في شريحة الطائرات ذات الممر الواحد بميزة تنافسية قدرها 8٪ على كل مقعد مقارنة بمنافساتها في المستقبل.
وفي تصريح له في هذا الصدد قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لألافكو السيد أحمد الزبن: واليوم، ومع ارتفاع أسعار الوقود، فإن طائرات 737 ماكس ستتيح المزيد من التوفير في التكاليف التشغيلية لشركات الطيران، فضلا عن كونها الأكثر صداقة للبيئة بفضل ما تعتمده من أحدث تقنيات المحركات الهادئة، وأضاف الزبن: هذه هي المزايا التي تتطلع إليها شركات الطيران في بيئة العمل الحالية الأصعب والأشد تنافسا.

أحمد الزبن يصافح راي كونر بعد توقيع الصفقة

الاستثمار الأجنبي في الكويت بين إنجازات 2011 وتحديات التنمية المقبلة

كونا: بدأ مكتب استثمار رأس المال الأجنبي التابع لوزارة التجارة والصناعة أخيرا تقديم خدمة اصدار تأشيرة زيارة (فيزا) للمستثمرين الأجانب الراغبين بدخول البلاد لعرض مشاريعهم الاستثمارية منذ مطلع شهر يوليو الجاري.
ودعا المكتب عبر موقعه الالكتروني المستثمرين الأجانب من أصحاب الأفكار الجادة والمشاريع المتميزة الى تقديم طلب لاستصدار تأشيرة لدخول البلاد عبر المكتب للقدوم والتعرف على بيئة الأعمال في الكويت وعرض مشاريعهم الاستثمارية.
وتندرج هذه الخطوة ضمن الخطوات الكبيرة التي قامت بها الكويت على فترة قاربت العشر سنوات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلاد بهدف نقل تكنولوجيا الشركات المتطورة اليها وإيجاد فرص عمل علاوة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الى السوق المحلية.
وبحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) فان هناك تحديات جديدة تقف أمام الكويت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرضتها تحديات الأزمة المالية العالمية.
وتشمل تلك التحديات بحسب التقرير الدمج بين سياسات الاستثمار واستراتيجيات التنمية وتوحيد أهداف التنمية المستدامة والتشريعات الوطنية إضافة الى تحسين فعالية السياسات المتعلقة بالاستثمار لتتواكب مع السياسات العالمية.
ولتطبيق توصيات تقرير «الاونكتاد» في الكويت فإن أي تعديلات مطلوبة في مجال قانون استثمار رأس المال الأجنبي يجب أن تتواكب مع خطة التنمية المطروحة في الدولة لتحقيق سياسات تحفيز الاستثمارات الأجنبية الرؤية الشاملة للتنمية.
وأعرب القائمون على مكتب الاستثمار الأجنبي والقائمون على وزارة التجارة والصناعة في أكثر من مناسبة عن استعدادهم وسعيهم لإجراء تعديلات على قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم 8 لسنة 2001 ليساهم في دخول المزيد من الاستثمارات والشركات الأجنبية الى السوق المحلي بخبراتها وتقنياتها العالية.
وتظهر الاحصائيات الصادرة عن «اونكتاد» نتائج ايجابية حققتها الكويت في ظل القانون الحالي حيث استقطبت 399 مليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة العام الماضي بزيادة بلغت 25٪ عن عام 2010.
وتأتي هذه النتائج الايجابية في الكويت في وقت بقي اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم في عام 2011 وقدره 1,5 تريليون دولار أميركي اقل بنسبة 23٪ عن الذروة التي بلغها خلال عام 2007 ما يشير الى نجاح الجهود المبذولة محليا لتعزيز هذه التدفقات على الرغم من التحديات المتمثلة بالأزمة المالية العالمية او حاجة التشريعات المحلية لبعض التعديلات.
وتدل المطالبات بتعديل قانون الاستثمار الأجنبي في الكويت رقم 2001/8 على طموحات كبيرة لاجتذاب استثمارات وشركات أجنبية ونقل التكنولوجيا المتطورة وتأمين فرص عمل من خلال تهيئة بيئة عمل جاذبة لرأس المال الأجنبي النوعي الى البلاد مع الجهود الرامية لتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا اقليميا.
وسبق للكويت ان درست منذ صدور القانون المذكور عام 2001 حتى عام 2010 نحو 33 مشروعا لمستثمرين أجانب تقدموا بمشاريع للدخول الى البلاد بقيمة اجمالية بلغت قيمتها 1,5 مليار دينار تم اعتماد 14 منها بقيمة بلغت 600 مليون دينار.
وساهمت آليات طرح مشروعات التنمية عبر الجهاز الفني للمشروعات التنموية في تحفيز تدفق الشركات الى السوق الكويتي والتي بدأ العديد منها بافتتاح فروع له في البلاد للمنافسة على المشروعات الضخمة واستكشاف السوق المحلية والمشاريع العملاقة المزمع طرحها في مختلف القطاعات في ظل المنافسة العالمية على هذه المشروعات.
وأصدرت منظمة «الاونكتاد» مطلع شهر يوليو الجاري تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012 أظهر استقطاب الكويت لـ 399 مليون دولار استثمارات اجنبية مباشرة خلال العام الماضي مقارنة باستثمارات بلغت قيمتها 319 مليون دولار عام 2010 في حين بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الكويت نحو 8711 مليون دولار في عام 2011 بزيادة قدرها 72٪ عن عام 2010 والبالغة 5065 مليون دولار.

«فورتشن» تعلن عن شركات تصنع ثروات الدول الكبرى

أعلنت قائمة فورتشن 500 لكبرى الشركات العالمية عن الدول التي يندرج على لائحتها أكبر عدد من الشركات، وذلك عن العام 2011.
وجاءت كندا في المركز الحادي عشر، تلتها هولندا، كوريا الجنوبية وهولندا على الترتيب.
وبالنسبة للشركات فقد جاءت شركة رويال دوتش شيل هولندا في المركز الأول بعائدات تقدر قيمتها بنحو 484 مليار دولار، تلتها اكسون موبيل الأميركية بعائدات تقدر قيمتها بنحو 453، وفي المركز الثالث جاءت شركة وال ـ مارت ستورز الأميركية بعائدات تقدر قيمتها بنحو 447 مليار دولار.